الاقتصادي

14
العدد (2307)
السنة التاسعة - السبت (19)
تشرين الثاني 2011

أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

شركة إيرانية متّهمة بالهيمنة على قطّاع الفندقة في كربلاء

أصحاب الفنادق: (شمسا) تدفع القليل وتفرض تقديم الأكل الإيراني!

□ كربلاء/ عباس عزيز

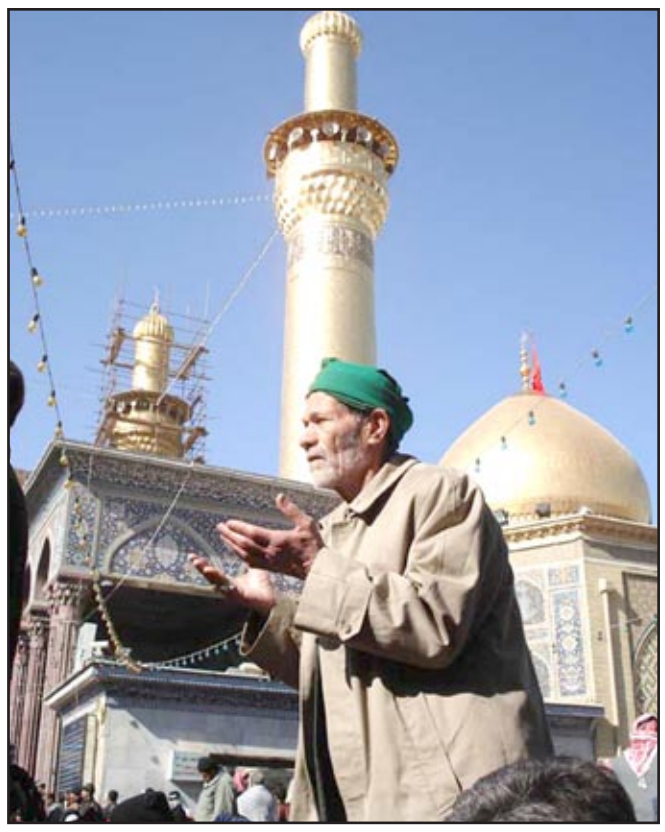

زوار اجانب للعتبات المقدسة (أرشيف)

يعمل كثيرون من أهالي كربلاء في مجال التجارة والخدمات، وينظرون إلى قوافل الحافلات التي تقل الزائرين الإيرانيين من زاوية المنفعة الاقتصادية، بيد أن أصحاب الفنادق لا يشعرون بالرضا حيال ما يحققونه من عائدات ناجمة عن تلك الحركة النشطة. والسبب من وجهة نظرهم هو "احتكار" إحدى الشركات الإيرانية لقطاع السياحة الدينية في كربلاء.

تستقبل كربلاء آلاف الزوار الإيرانيين أسبوعياً. يستقرون في المدينة عدة أيام قبل الانتقال إلى مدن دينية أخرى مثل النجف والكاظمية وسامراء لزيارة العتبات الدينية فيها، ويأتي معظمهم عن طريق شركة شمسا الإيرانية.

اسم هذه الشركة مختصر دال على (الشركة المركزية لمكاتب الزيارة في عموم إيران). وقد انبثقت بعد سقوط نظام صدام حسين في ٢٠٠٣ وأنشأت ١١٧٤ فرعا لها في عموم إيران لتلبية الحاجة المتزايدة لدى مواطنيها لزيارة العتبات الدينية في العراق.

يقول أصحاب فنادق وعاملون في قطاع السياحة التقتهم (نقاش)، إن هذه الشركة "تحتكر السياحة الدينية في العراق بشكل غير مباشر"، وإن الكثير من العائدات المالية المتأتية من الزوار الإيرانيين صارت تستعيدها إيران "بطريقة ذكية."

لغاية ٢٠٠٩ بقيت نشاطات شركة شمسا محصورة ضمن الحدود الإيرانية. وفي العام المذكور، وبعد تزايد شكاوى الزوار الإيرانيين من تدني مستوى الخدمات المقدمة لهم داخل العراق، تم الاتفاق مع الحكومة المحلية بكربلاء على أن تقوم بإنشاء عدد من المطابخ المركزية في المحافظة، وأن تتولى عملية تسيير قوافل الزوار داخل البلاد اعتمادا على حافلات عراقية، وبحماية شركات خاصة أجيزت من قبل وزارة الداخلية، ويعمل فيها عراقيون كانوا سابقا في بعض التنظيمات المعارضة لنظام صدام حسين والتي تتخذ من إيران مقرا لها.

علاء حيدر (اسم مستعار)، رجل خمسيني يدير أحد الفنادق وسط المدينة يرتاده الكثير من الزوار القادمين من إيران ودول الخليج، وخصوصا في المناسبات الدينية الكبيرة المعروفة لدى المسلمين الشيعة، قال إن شمسا تفرض على أصحاب الفنادق ممن تتعامل معهم "نمطا معينا من الخدمة، وأسعارا غير عادلة."

ويؤكد حيدر أن عائدات الفندق من الزوار الإيرانيين بعد العام ٢٠٠٩ بالكاد تغطي أجور العاملين ونفقات الخدمات الأخرى. ويقول إن "الشركة تلزمنا بتقديم أفضل الخدمات للزوار الإيرانيين مقابل أجور زهيدة لا تتجاوز ٢٠ دولارا لليلة الواحدة عن كل زائر."

وفيما يعتمد بقية النزلاء على أنفسهم، أو على متعهدين في تأمين حجوزات السفر فقط، وتقوم الفنادق بتلبية حاجاتهم الأخرى من طعام ومبيت وحتى النقل أحيانا، يأكل الإيرانيون وجبات طعام تعدها المطابخ المركزية التابعة للشركة بكربلاء، يقوم على إدارتها عمال إيرانيون. فتقدم "شمسا" لهم وجبتي الغداء والعشاء، ويبقى لأصحاب الفنادق تقديم وجبة الإفطار فقط.

"لكن حتى وجبة الإفطار هذه لم تسلم من تدخل شركة شمسا"، يعلّق حيدر، "فالشركة تفرض على أصحاب الفنادق ممن تتعامل معهم تقديم أنواع من الأغذية الإيرانية للزوار ضمن وجبة الإفطار، مثل الجبن الإيراني ماركة صبحانة."

ويعتقد مدير الفندق أن تقديم ثلاث وجبات طعام لكل زائر كان سيمكنه من الحصول على ٤٠ دولارا عن كل ليلة.

ويضيف أن مندوب الشركة "يتفقد غرف الفندق يوميا، ويعد حتى حاويات النفايات في كل غرفة، ويمارس دور المدير."

وتضم كربلاء نحو ٣٠٠ فندق، وتنتشر الفنادق في وسط المدينة، ولاسيما في محيط مرقدي الإمامين الحسين والعباس، بن علي بن أبي طالب(ع)، وتعتمد في معظمها على الزوار الإيرانيين، رغم تراجع أعدادهم عما كانت عليه في ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، من ٥٠٠٠ زائر إلى ١٥٠٠ زائر في اليوم، بسبب أحداث العنف التي شهدها العراق.

وهناك من المواطنين من حوّل منزله في مركز المدينة إلى نزل لإيواء الزوار. لكن هذه المنازل المتحولة إلى فنادق لا تحظى بالمقبولية من ممثلي شركة شمسا ويقصدها فقط عدد من الزوار الإيرانيين القادمين خارج القوافل التي تسيرها الشركة، فضلا عن الزوار المحليين.

وفيما كنا نجري لقاءنا الصحفي مع علاء حيدر، توقف الأخير عن الكلام، وأومأ برأسه في إشارة خفيّة إلى رجل دخل من الباب الرئيس للفندق، ولم يواصل حيدر كلامه إلا بعد أن مرّ الرجل إلى الطابق الثاني.

كان هذا أحد مندوبي شركة شمسا ممن يقومون بجولات يومية على الفنادق التي يرتادها الإيرانيون للتأكد من جودة الخدمات المقدمة لهم، ولحل مشكلاتهم أيضا.

لم يجرؤ علاء حيدر على مواصلة انتقاده للجانب الإيراني بحضور مندوب الشركة، وعلل ذلك بالخشية من عزوف الشركة عن التعامل مع الفندق الذي يديره، واللجوء إلى فنادق أخرى في المدينة التي تضم مئات الفنادق.

ولعل شعور أصحاب الفنادق بالضعف أمام الجانب الإيراني، وتفرقهم وعدم وجود هيئة إدارية فاعلة تجمع هذه الفنادق وتنسق مواقف إداراتها، من أهم الأسباب التي يعتقدها أستاذ الاقتصاد بجامعة كربلاء، كريم ضمد، سببا وراء خسارة أصحاب الفنادق الكثير من الأموال.

ويقول "لو وحّد أصحاب الفنادق مواقفهم وحددوا مطالبهم لأمكنهم إحراج شركة شمسا"، واصفا هذه الشركة بـ "الانتهازية"، في إشارة منه إلى أنها تلعب على وتر المنافسة بين أصحاب الفنادق فتعمد إلى تهديدهم باستمرار، باللجوء إلى اختيار فنادق أخرى إذا لم يستجيبوا لشروطها وطلباتها.

هذا اللعب على وتر المنافسة جعل من رابطة أصحاب الفنادق بكربلاء، ضعيفة هي الأخرى، بحسب الباحث الاقتصادي.

ويؤيد ضمد، الإدعاء المتقدم بأن شمسا تحتكر قطاع السياحة، مؤكدا أنها تتقاضى عن كل زائر إيراني أجور النقل والطعام والمبيت داخل العراق، وقال "حين تقوم بذلك فهي لا تترك للعراقيين إلا النزر القليل من الفائدة الاقتصادية."

وتابع قائلا إن هذه الشركة تأخذ من الزوار الإيرانيين تكاليف سفر إلى العراق هي أعلى مما تنفقه عليهم حقيقة، و"الفائض من المال هو أرباح تعود لهذه الشركة"، معتبرا أن "ذلك استثمار للسياحة الدينية داخل الحدود العراقية، من المفترض أن الشركات العراقية هي من تقوم بذلك."

وتدافع شركة شمسا عن نفسها، معتبرة عملها يصب في صالح مواطنيها "والحفاظ على حقوقهم" بحسب أحد مندوبي الشركة في كربلاء علي باقري، نافيا أي تدخل للشركة في عمل أصحاب الفنادق بكربلاء ممن يستقبلون الزوار الإيرانيين، موضحا أن ما تقوم به هو تنظيم لشؤونهم.

ويعزو باقري وجود مطابخ مركزية تابعة لشركة شمسا في كربلاء، الى الحرص على تقديم طعام بمواصفات جيدة للزوار الإيرانيين، منتقدا المطاعم العراقية بالقول إنها "لا تراعي بشكل دقيق أصول النظافة". مشيرا في الوقت نفسه إلى أن لدى الشركة مفرزة طبية خاصة بها في المدينة لمتابعة إقامة الإيرانيين في الفنادق وحل ما يعترضهم من مشكلات صحية.

ويسود بين أصحاب الفنادق بكربلاء اعتقاد ليس له دليل، بأن إيران تسيطر تدريجيا على قطاع الفندقة، وأن إيرانيين تمكنوا من شراء عدد من الفنادق والعقارات تقع في وسط المدينة، وبمبالغ كبيرة، مؤكدين أن هذه العقارات تسجل بأسماء شركاء عراقيين، أو بأسماء إيرانيين حصلوا على الجنسية العراقية مقابل مبالغ مالية، الأمر الذي نفاه الباقري جملة وتفصيلا.

كما رفض باقري، اتهام أصحاب الفنادق للشركة بفرض أطعمة إيرانية ضمن وجبة الإفطار، وبين أن السوق العراقية مفتوحة على أصناف من الطعام تأتي من دول مختلفة معظمها غير إسلامية، وقال "مواطنونا يريدون أن يأكلوا أطعمة من مناشئ إسلامية" وهو ما يدعو الشركة إلى تحديد بعض الأنواع من الأطعمة الإيرانية لتكون ضمن وجبة الإفطار التي تقدمها لهم الفنادق.

وأشار الباقري إلى الضوابط التي وضعتها شركة شمسا، عبر فرعين لها في محافظتي كربلاء والنجف، "أسهمت برفع مستوى الخدمات المقدّمة للزوار الإيرانيين"، إلا أن هذا بات بحد ذاته مصدرا للتذمّر طبقا لنزلاء محليين التقتهم (نقاش).

محمد عبد الأمير، وهو زائر من محافظة ميسان، يعتقد أن الفنادق بكربلاء "لا تولي اهتماما بنا بذات الدرجة التي توليها لجيراننا"، ففي الفندق نفسه "تتفاوت درجة العناية بالغرف لصالح أولئك القادمين من إيران."

ولا تملك اللجنة الاقتصادية بكربلاء، قدرة على التدخل لتنظيم قطاع السياحة، ليكون مجديا بصورة أكبر من الناحية الاقتصادية، فهي تعتبره جزءا من السوق يقوم على أساس العرض والطلب.

رئيس اللجنة، طارق الخيكاني دعا "أصحاب الفنادق إلى توحيد مطالبهم والتوصل إلى طريقة ناجحة لإدارة هذا القطاع، وبما يحقق لهم الأرباح"، نافيا هو الآخر علمه بقيام إيرانيين بشراء فنادق وعقارات عبر وسطاء محليين.

واعتبر الخيكاني أن من حق شركة شمسا، كما من حق أي شركة عراقية أن تعمل لتحقيق الربح في مختلف المجالات وفي المناطق التي يمكنها أن تعمل فيها، لافتا إلى أن "أجواء الانفتاح العالمية جعلت من العمل الاقتصادي ممكنا في أي بلد."

وكانت لجنة السياحة الدينية في كربلاء قد دعت الحكومة في وقت سابق إلى تشجيع السفر المنفرد للإيرانيين للحد من تأثيرات شركة شمسا على قطاع السياحة في المدينة، ونبهت إلى ضرورة أن تقف الخدمات التي تقدمها الشركة للزوار الإيرانيين عند الحدود العراقية الإيرانية، ليضطلع بعدها الجانب العراقي ممثلا بشركات السياحة بمهمة نقل الزوار وتأمين باقي خدماتهم.

■ عن "نقاش ويكلي"

صفقات كهرباء مع شركات صينيّة وكوريّة

□ بغداد/ متابعة المدى

أعلنت وزارة الكهرباء العراقية أول من أمس الخميس أنها وضعت اللمسات النهائية لعقد قيمته ١,٠٨ مليار دولار مع شركة (تشاينا ماشيني انجنيرنج) الصينية لإنشاء محطة للكهرباء الحرارية طاقتها ١٢٦٠ ميغاواط.

وقال ليث المعموري رئيس الاستثمارات والعقود في وزارة الكهرباء انه سيجري توقيع الاتفاق الأسبوع المقبل أو الذي يليه.

وجاء كلام المعموري أثناء احتفال توقيع عقد قيمته ٨٥ مليون دولار مع شركة النظم الصناعية الكورية الجنوبية لتركيب ٣٥ محطة فرعية لتوزيع الكهرباء في المنطقة الوسطى.

وأوضح المعموري أن "المشاكل الأبرز التي يعانيها قطاع الكهرباء هي في مرحلة التوزيع"، مبينا أن "الوزارة حصرت هذه المشاكل من خلال التعاقد على نصب ٣٠٠ محطة توزيع على مدار ثلاث سنوات مقبلة."

وأضاف أن "توقيع العقد مع الشركة الكورية هو جزء من المرحلة الأولى والتي تضمن نصب ١٠٠ محطة"، مشيرا إلى انه "في عام ٢٠١٢ سنوقع على ١٠٠ أخرى وفي ٢٠١٣ سنوقع على الـ ١٠٠ الثالثة."

وقال إن "العراق سيدفع مقدما ١٠٪ من قيمة العقد و٤٠٪ عند استكمال نصب المحطات والـ٥٠٪ المتبقية بعد سنة من إكمال المشروع."

ويحتاج العراق إلى ما لا يقل عن ١٤ ألف ميغاواط لتلبية الطلب المرتفع على الطاقة، في حين أن ما لديه حاليا لا يتجاوز سبعة آلاف ميغاواط، ويأتي انقطاع الكهرباء على رأس شكاوى المواطنين.

ويعتمد العراقيون على مولدات الطاقة لمعالجة النقص المستمر الذي يصل إلى نحو ١٨ ساعة في اليوم!

وستقوم الشركة الوطنية الصينية لاستيراد وتصدير الآلات والمعدات ببناء المحطة الحرارية مع وحدتي طاقة توفر كل منها ٦٣٠ ميغاواط في محافظة صلاح الدين شمالي بغداد.

وقال المعموري أيضا: إن الوزارة وقعت عقدا قيمته ١,٠٤٤ مليار دولار في الآونة الأخيرة مع شركة اس.تي.اكس للصناعات الثقيلة وهي وحدة تابعة لمجموعة اس.تي.اكس لبناء محطات طاقة تعمل بوقود الديزل بطاقة إجمالية ٩٠٠ ميغاواط في ثلاث محافظات.

ومن المقرر استكمال هذه الوحدات في تموز/يوليو ٢٠١٢

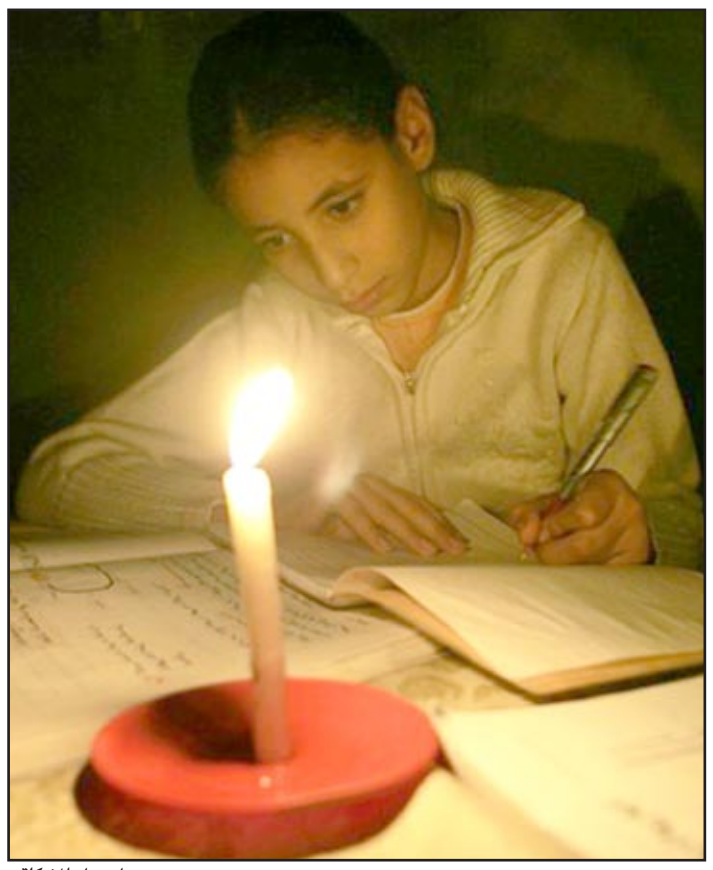

هل تحل المشكلة؟!

النواب العراقي يشكّل لجنة لمراجعة رواتب موظفي الدولة

□ بغداد/ متابعة المدى

أعلنت عضو في اللجنة المالية بمجلس النواب العراقي، عن قرار الأخير تشكيل لجنة لمراجعة رواتب موظفي الدولة.

وأوضحت نجيبة نجيب لوكالة (اكانيوز)، أن "اللجنة المالية في النواب العراقي قررت إجراء مراجعة شاملة لرواتب الموظفين الحكوميين في البلاد بسبب وجود فوارق كبيرة بين تلك الرواتب"، مشيرة إلى أن "الهدف من تلك المراجعة هو تحقيق العدالة في توزيع رواتب موظفي الدولة".

وأضافت نجيب أنه "من المقرر تشكيل لجنة لمراجعة رواتب جميع موظفي الدولة وفق قرار للنواب العراقي".

من جهته، ذكر وكيل وزارة المالية العراقية فاضل نبي لـ(اكانيوز)، أن "مجلس النواب العراقي يمتلك الصلاحية لإجراء مراجعة شاملة لرواتب الموظفين الحكوميين في البلاد لأن المهمة الأساسية للمجلس هي مراقبة أداء الحكومة"، لافتاً الى أنه "ليس من صلاحية وزارة المالية إقرار أي زيادة في رواتب الموظفين بخلاف النواب الذي يمكنه إقرار تلك الزيادة من خلال مشروع قانون يصاغ بهذا الخصوص".

من جانبه، أشار مصدر في وزارة المالية العراقية لم يشأ الإعلان عن اسمه لـ(اكانيوز)، الى أن "القوانين المتعلقة برواتب موظفي الدولة في العراق موحد ويشمل إقليم كردستان أيضاً"، منوهاً بأنه "في حال إقرار إجراء أي تغييرات على الرواتب في العراق فإن تلك التغييرات سيتم تنفيذها في الإقليم أيضاً".

واسط تدرج ٢٤ شركة في القائمة السوداء وتتوعّد الشركات المتلكئة بعقوبات صارمة

□ بغداد/ السومرية نيوز

أعلن مجلس محافظة واسط، امس الجمعة، عن إدراج ٢٤ شركة محلية في القائمة السوداء لمخالفتها تطبيق المعايير والمواصفات الفنية للمشاريع التي نفذتها في المحافظة، فيما توعد الشركات المتلكئة في تنفيذ مشاريعها مستقبلا بعقوبات صارمة.

وقال رئيس مجلس المحافظة محمود عبد الرضا طلال في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "المجلس صادق على قرار إدراج ٢٤ شركة محلية في القائمة السوداء"، مبينا أن "تلك الشركات خالفت تطبيق المعايير والمواصفات الفنية للمشاريع التي تقوم بتنفيذها في المحافظة إضافة إلى تلكؤها بعملها."

وأضاف طلال أن "قرار المجلس يقضي بمنع تلك الشركات من العمل في المشاريع الحكومية في عموم محافظة واسط"، مشيرا إلى انه "سيتم إشعار وزارة التخطيط بأسماء تلك الشركات وطبيعة إخفاقاتها لوضعها في القائمة السوداء ومنعها أيضا من العمل في المحافظات الأخرى."

مشروع خدمي (أرشيف)

وأكد طلال أن "المجلس سيتخذ إجراءات عقابية شديدة بحق الشركات التي تتلكأ بتنفيذ مشاريعها في المحافظة مستقبلا"، لافتا إلى انه "سيتم فرض غرامات مالية أيضا وفق القانون بهدف الوصول إلى أعلى مستوى من التنفيذ من حيث الدقة واختصار عامل الزمن."

وكانت محافظة واسط قد أحالت خلال العام الحالي والماضي نحو ٩٠ شركة محلية إلى القائمة السوداء وتم منعها من مزاولة العمل في عموم مناطق المحافظة ضمن المشاريع الحكومية.

يذكر أن محافظة واسط ومركزها الكوت، نحو ١٨٠ كم جنوب شرق بغداد، تشهد تنفيذ العديد من المشاريع الخدمية التي تشمل عدة قطاعات حكومية، إذ بلغ عدد المشاريع التي أحيلت للتنفيذ هذا العام أكثر من ١٢٠ مشروعاً في مختلف القطاعات الخدمية وبكلفة إجمالية بلغت أكثر من ٢٥٠ مليار دينار عراقي، في وقت تعول إدارة المحافظة على الاستثمار الأجنبي في تنفيذ المشاريع المهمة والحيوية في القطاعات المدنية كافة.